مشروع أبراج البرامكة أمام المستثمرين قريباً

مدير الأملاك لـ«الوطن»: صيانة جسور المشاة من دون أن تتحمل المحافظة أي نفقات ويستفيد المستثمر من تأجير لوحات الإعلانات

فادي بك الشريف

بيّن مدير الأملاك في محافظة دمشق حسام الدين سفور لـ «الوطن» وجود ٣ مشاريع قيد الإعلان والطرح تشمل تأهيل وصيانة جسور المشاة في مدينة دمشق، وذلك من دون أن تتحمل المحافظة أي نفقات مقابل استفادة المستثمر من تأجير اللوحات الإعلانية، ما يؤدي إلى تحسين وتخديم واقع جسور المشاة من جمالية وتخفيف عبء النفقات عن محافظة دمشق، إضافة إلى طرح المقسم ٥ مجمع العباسيين – مول تجاري للاستثمار ولمدة ٢٠ عاماً على أن يقوم المستثمر بإعادة التأهيل على نفقته الخاصة وهو بمساحة طابقية تصل إلى ٣٥٠٠ م٢.

وأكد سفور العمل على طرح مشروع تطوير حديقة الحيوان، مؤكداً الإعلان عن استثمار موقع حديقة الحيوان الواقعة على أوتستراد العدوي بما يؤمن أنواعاً جديدة من الحيوانات ويخفف من الأعباء والنفقات عن المحافظة الناتجة عن رعاية الحيوانات وبحيث تتم إعادة تأهيلها وفق معايير عالمية على نفقة المستثمر.

وقال مدير الأملاك: هناك عدد من المشاريع المتعاقد عليها وتشمل مرآب الميموزا – الواقع في منطقة الحجاز – وهو عقد مشترك مع الخطوط الحديدية الحجازية بإيراد سنوي ٩٢ مليوناً تبلغ حصة المحافظة منه ٦٠ بالمئة، ومرآب المواصلات الواقع في منطقة الحمرا، حيث تم التعاقد عام ٢٠٢١ مع أحد المستثمرين بعد الطرح عن طريق مزاد علني بمبلغ وقدره ٣٠٦ ملايين ولمدة خمس سنوات، إضافة إلى مشروع الباركو متر (مواقف سيارات) تم التعاقد عليه عن طريق مزايدة علنية للمشروع ولمدة سبع سنوات بواقع ٣٥٠٠ موقع في الطرق التجارية بدمشق، مضيفاً: تمت الإحالة للمستثمر بمبلغ قدره مليار ومئة مليون وأشار سفور إلى استثمار ساحة المواسم في منطقة الزبلطاني بهدف استيعاب وتنظيم حركة سيارات الخضار القادمة من باقي المحافظات وتنظيم الدور لها قبل دخولها إلى سوق الهال، وتمت إحالة المزاد إلى أحد المستثمرين بواقع ١٦٢ مليوناً سنوياً.

وقال: تم الإعلان عن عدة مشاريع لاستثمارها تحت الحدائق الرئيسية في دمشق كمرائب طابقية وفيها طابق واحد مسموح باستثماره لفعاليات تجارية وفق نظام (bot) وهو عبارة عن بناء– تشغيل – استثمار – تتم على نفقة المستثمر ويعود هذا البناء بعد انتهاء مدة الاستثمار بكامل تجهيزاته للمحافظة مما يزيد الإيراد المالي للمحافظة وبالتالي ينعكس على خدماتها المقدمة ويقدم حلاً للأزمة المرورية التي تعاني منها محافظة دمشق، مضيفاً: تمت إحالة موقع ما تحت حديقة الصوفانية إلى أحد المستثمرين بإيراد سنوي قدره مليونان ومئتا مليون ليرة وحالياً يتم الإعلان عن مشروعي ما تحت حديقة المدفع وحديقة طلائع المزة.

كما لفت إلى مشروع دورات المياه في حدائق دمشق، حيث تم التعاقد على استثمار المجموعة الأولى والرابعة ويتم حالياً الإعلان عن استثمار المجموعتين الثانية والثالثة، حيث سيؤمن هذا الاستثمار وفراً لنفقات المحافظة لتتم العناية بالحمامات من قبل المستثمر إضافة لعائد مادي سنوي.

وبيّن مدير الأملاك أنه يتم إعداد وتحضير دراسة ملفات ما يزيد على عشرة مشاريع استثمارية تجارية وسياحية وفق نظام bot الواقع على مقاسم عائدة ملكيتها لمحافظة دمشق وذلك بهدف تحقيق إيرادات لمحافظة دمشق تمكنها من تقديم خدمات لائقة بسكان محافظة دمشق، وأضاف: تشمل المشاريع، المقسم /٤٧/ غرب الحجاز (مشروع أبراج البرامكة)، مؤكداً أن الأمر في طور المراحل الأخيرة للإعلان عن استثمار هذا المقسم وفق نظام bot والبالغ مساحته /٣٢٦٩٤/ م٢، وقال: هو عبارة عن استثمار تجاري سياحي فندقي ومرائب طابقية يعود على المحافظة بمردود مالي عال وتأمين فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد.

إضافة إلى ملف (أسفل ساحة العباسيين) بمساحة حوالي ٧٠٠ م٢ تم إخراجها من صنف الأملاك العامة إلى صنف الأملاك الخاصة تمهيداً لطرحها للاستثمار التجاري وفق مزاد علني، والمقسم /١٠/ تنظيم شارع الثورة – برج تجاري ١١ طابقاً والمقسم /١٢/ تنظيم شارع الثورة – برج تجاري ١٠ طوابق – يتم حالياً وضع دفاتر الشروط تمهيداً للطرح، والمقسم /٥٠/ تنظيم البحصة – برج تجاري مع مرآب مؤلف من قبو وأرضي وعشرة طوابق يتم حالياً وضع دفاتر الشروط تمهيداً للطرح، والمقسمين /٦٣–٦٤/ جزيرة ١٠ مشروع دمر – مقسمين تجاريين سياحيين وخدميين بمساحة إجمالية ١١٠٠٠ م٢ قيد إعداد المواصفات من قبل مديرية الدراسات الفنية، والمقسم رقم /١٠٦/ تنظيم شرقي العسكري – جانب مشفى المواساة الخيري – سوق تجاري وفق نظام السكن الثاني بما لا يتجاوز الأبنية المجاورة مع مرآب تحت الأرض وصولاً إلى أسفل الحديقة المجاورة يتم حالياً وضع دفاتر الشروط تمهيداً للطرح، والمقسم /١٣/ تنظيم شرقي المواساة – روضة أطفال مؤلفة من طابقين بمساحة ٦٥٢ م٢، والمقسم /٢٧٢/ تنظيم شاغور برزاني – بناء سكني من أرضي وثلاثة طوابق (مركز دعم مجتمعي)، من الممكن استثماره كمجمع صالات مناسبات، والمقسمين ٢١٥٦٧–٢١٥٧ صالحية جادة (مدخل الفردوس) مقسمين تنظيميين تجاريين.

ولفت سفور إلى الانتهاء من وضع دفاتر الشروط لأكشاك واستراحات حديقة تشرين وذلك لاستثمارها وفق طابع حضاري وجمالي يتناسب مع طبيعة الحديقة.

عضو في مجلس نقابة الصيادلة لـ«الوطن»: أكثر من ٢٥ ألف صيدلي في سورية

من المتوقع أن تتوافر معظم الأدوية المقطوعة نهاية الشهر الحالي

محمد منار حميجو

اعتبر عضو مجلس نقابة صيادلة سورية جهاد وضيحي أن توافر الأدوية المقطوعة في الأسواق بعد رفع أسعار الأدوية إلى ٣٠ بالمئة تتجه نحو الأحسن، متوقعاً أنه في نهاية الشهر الحالي تتبين الأمور بشكل أوضح باعتبار أن الشركات بحاجة إلى وقت لشحن الأدوية إلى المحافظات وضخ الأدوية بشكل أكثر في الأسواق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وضيحي أنه من المتوقع نهاية الشهر الحالي أن تتوافر معظم الأدوية المقطوعة ولا يكون هناك نقص إلا في صنف أو صنفين وبكل تأكيد سيتم العمل على إيجاد حلول لها، مشيراً إلى أن النقص الحاصل كان في أدوية المضادات الحيوية على حين هناك أدوية غطتها بعض الشركات مثل أدوية الضغط والمتعلقة أيضاً بالأمراض المزمنة.

وبين وضيحي أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه عملية استيراد المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية وهي خارجة عن إرادة النقابة والشركات المنتجة للأدوية منها ارتفاع الأسعار عالمياً وكذلك الأمر في تكاليف الشحن، ضارباً مثلاً ارتفاع أسعار دواء السيتمول بسبب ارتفاع المادة المنتجة له عالمياً نتيجة الطلب الكبير عليه لأنه يدخل في علاج فيروس كورونا.

> ارتفاع سعر دواء السيتمول بسبب الطلب عليه عالمياً

ولفت إلى أن النقابة وضعت تعرفة رسمية لأسعار الأدوية بعد ارتفاع أسعارها وإذا كان هناك اختلاف بالسعر لدى بعض الصيادلة فهذا تصرف شخصي من الصيدلي، مؤكداً أن هناك لجاناً مشتركة بين وزارة الصحة والنقابة للملاحقة أي شكوى ترد للنقابة في هذا الخصوص لمعالجتها، ولافتاً إلى أن النقابة تتشدد دائماً في موضوع الالتزام بالتسعيرة وملاحقة أي شكوى ترد إليها.

وأشار إلى أنه لمجرد توافر الأدوية بشكل أكبر سيكون هناك ثبات في السوق على مستوى الأسعار وتقل كثيراً مسألة التسعير بشكل منفرد التي من الممكن أن تصدر من بعض الصيادلة.

وأعاد وجود بعض الاختلاف في الأسعار لدى بعض الصيادلة إلى قلة بعض الأدوية وارتفاع تكاليف الإنتاج، متوقعاً أنه حالياً ستخف كثيراً هذه المسألة وسيكون هناك التزام بالتسعيرة بشكل أفضل.

ورفعت وزارة الصحة الشهر الماضي أسعار الأدوية ٣٠ بالمئة وهي الزيادة الثانية في العام ذاته بعدما رفعت أسعار الأدوية أيضاً في الشهر السادس ٣٠ بالمئة.

وفي موضوع آخر كشف وضيحي عن إمكانية دعم رواتب الصيادلة المتقاعدين من أرباح المستودع للنقابة، على الرغم من أن عدد المتقاعدين ليس كبيراً من دون أن يذكر أعدادهم، مشيراً إلى أن عدد الصيادلة حالياً أكثر من ٢٥ ألفاً وأن عدد المتقاعدين من الصيادلة ليس كبيراً.

الأمطار تُنعش سدود اللاذقية

حيدر لـ«الوطن»: ارتفع مستوى التخزين ٥٠ بالمئة وموسم الري مبشر

اللاذقية– عبير سمير محمود

كشف مدير الموارد المائية في اللاذقية فراس حيدر لـ«الوطن»، ارتفاع النسب التخزينية للسدود في المحافظة إثر الهطلات المطرية الغزيرة الأخيرة، مشيراً إلى ارتفاع النسبة المئوية للهاطل السنوي لحوالى ٥٠ بالمئة.

وأضاف حيدر: إن محطات الرصد التابعة للمديرية في اللاذقية، سجلت أعلى نسبة هطل على المراصد بمنطقة السفرقية وبحمرا بمعدل ٥٥٠ ملم تجميعي منذ ٢٠٢١/١٠/١ حتى تاريخه، كما سجل مرصد الحويز أدنى معدل هطل بنسبة ٣٦٠ ملم.

وأردف بالقول: إن الأمطار الأخيرة أدت لزيادة ملحوظة في المخازين المائية وفي غزارة نبع السن التي وصلت إلى ١٢ متراً مكعباً في الثانية حالياً، و٤٢,٣٦ بالمئة نسبة تخزين السدود وهي ١٤ سداً في المحافظة، وتسجيل الوارد المائي الوسطي لنهر الكبير الشمالي بمعدل ١٦,٥٥ متراً مكعباً في الثانية، منوهاً بأن الجريانات مستمرة باتجاه بحيرات السدود.

وذكر حيدر أن عدد السدات المائية في المحافظة ٨ سدات، معظمها أصبح بحالة امتلاء بفعل الأمطار الهاطلة خلال الفترة الماضية، ومنها سدات الدفلة والقلعة وبعمرين امتلأت بالكامل والمفيض يعمل حالياً، كما امتلأ سدان ضمن الموجة المطرية وهما سد بحمرا بمعدل ٢,١٣٠ مليون متر مكعب وسد بيت القصير ٣٠٠ ألف متر مكعب.

وبيّن مدير الموارد المائية أن هذا العام أفضل من العام السابق بالنسبة للمعدلات المطرية المسجلة، وكذلك الأمر لنسب تخزين السدود والجريان، مبيناً أنه على سبيل المثال سجل سد بلوران يوم ٢٠٢١/١٢/٢٧ نسبة تخزين بمعدل ٨,٨٩٤ ملايين متر مكعب، مقارنة بالتاريخ نفسه من العام الفائت حيث بلغت ٥,٩٦ ملايين متر مكعب.

وحول دورات الري، أكد حيدر انعكاس تحسن الواقع المائي على دورات الري للأراضي الزراعية، مشيراً إلى أن هذا العام كان التوزيع وفتح السدورات يتم بدقة عن طريق مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين بمواعيد معلنة وبطريقة مدروسة بشكل فني للضخ بالوقت المناسب حسب المتاح المائي، لافتاً إلى أن هذا العام يبشّر بتخزين أفضل وبالتالي موسم أفضل من الموسم الماضي.

وعن المشاريع المائية، أشار حيدر إلى استكمال المديرية متابعة تنفيذ المشاريع الرئيسية والإستراتيجية في أعمال السدود ومنها استكمال تنفيذ مشروع سد برادون وسد الشيخ فاقي حسن الذي وصلت نسبة التنفيذ فيه إلى ٦٩ بالمئة حتى تاريخه، وهو من المشاريع المهمة الذي سيؤدي لتحسين الواقع المائي في الريف الشمالي للاذقية بتأمين مياه الشرب لكامل المنطقة من البسيط وكسب والقرى المحيطة بكل منها (١٥ قرية ٤٥ ألف نسمة).

وأضاف حيدر: إن المديرية خلال عام ٢٠٢٢ ستتابع تنفيذ مشاريع السدود إضافة إلى مشاريع الربط ومنها مشروع ربط ٢٢٠٠ هكتار من سد الثورة، وسد ١٦ تشرين إلى أن نسب التنفيذ جيدة والأعمال مستمرة.

وأشار إلى العمل على الصيانة الدورية لكل المحطات والشبكات لتكون محطات الضخ وشبكات الري بجهوزية تامة قبل موسم الري خلال العام المقبل.

٩٢ بئراً بالاستثمار من أصل ١١٠ في آبار السويداء

السويداء -عبير صيموعة

بيّن مدير الموارد المائية في السويداء محمود ملي لـ«الوطن» أن عدد آبار المكرمة المستثمرة لغاية تاريخه وصل إلى ٩٢ بئراً من العدد الكلي لآبار المكرمة والبالغ ١١٠ آبار.

وأوضح أنه أمام الحاجة إلى مياه الشرب على ساحة المحافظة ورغم أن هدف الآبار بشكل أساسي ري المزروعات للفلاحين ولاسيما الأشجار المثمرة المتحملة للجفاف إلا أن المديرية قامت بتسليم ١٠ آبار تسليماً كاملاً للمؤسسة العامة لمياه الشرب بحيث يتم استثمارها من قبلها لتأمين مياه الشرب للأهالي.

وأضاف: تم تسليم بئر واحد لمركز البحوث الزراعية لاستثماره بشكل كامل إضافة إلى موازرة مؤسسة مياه الشرب من خلال ٤٩ بئراً تم ربطها بشكل مباشر على شبكة مياه الشرب أو من خلال الصهاريج مع موازرة القطاعات الحكومية (الإسكان العسكري وإنشاءات عسكرية..) إضافة إلى القطاعات الحكومية الأخرى في سقاية المواشي والدواجن، مشيراً إلى وجود ١٨ بئراً بحاجة إلى استكمال أعمال التجهيزات ضمنها.

وأكد ملي أنه نظراً لعدة ظروف استثمارية أهمها الوضع الراهن لشبكة الكهرباء العامة في المحافظة التي جرى ربط جميع آبار المكرمة عليها فإن مجموعات الضخ الغاطسة تتعرض إلى أعطال متكررة يجب إصلاحها بالسرعة العاجلة لتأمين المياه للمواطنين.

ولفت إلى أن طريقة الشراء المباشر كانت تفي بغرض إصلاح الأعطال الميكانيكية والكهربائية لمجموعات الضخ الغاطسة ولكن في ظل الغلاء وفقدان المواد الأولية من الأسواق وغلاء أسعارها نتيجة لذلك أصبح من الضروري إبرام العقود اللازمة لإصلاح عدد محدد من المجموعات وفق توفر الاعتمادات والتمويل اللازم حيث تم إبرام العقد ١٢ لعام ٢٠٢١ لإصلاح ١٥ مجموعة ضخ غاطسة بقيمة ٧٥ مليون ليرة، وتم استلام أعمال العقد استلاماً مؤقتاً بتاريخ الخامس من الشهر الحالي بهدف صيانة الآبار المعطلة وذلك خلال فترة التوقف عن الري في شهري تشرين الثاني وكانون الأول ليتم استئناف موسم الري وكل الآبار القابلة للاستثمار.

وأوضح مدير الموارد المائية أن أعمال الصيانة تمت بموجب العقد المذكور من خلال الإعانة المقدمة من رئيس مجلس الوزراء والبالغة ٧٠٠ مليون على أن يتم استكمال أعمال الصيانة لباقي الآبار وفق برنامج صيانة يتم وضعه شهرياً لهذا الغرض وفق الأهمية والأولوية للآبار وخاصة ما يتعلق بتأمين مياه الشرب.

مخالفة ١٢٥ تاجر ألبسة بحماة معظمها بسبب البيع بأسعار زائدة

حماة- محمد أحمد خبازي

إذا فكرت أن تشتري ألبسة شتوية لك أو لزوجتك أو لأولادك، فلا تفعل إن كنت من ذوي الدخل المحدود، أو إذا لم تحصل مسبقاً على قرض من أي مصرف عام أو خاص، قبل انطلاقك إلى الأسواق المحلية، فالأسعار لا تناسب أبداً ذوي الدخل المحدود، أو المواطن العادي الذي يلهث وراء لقمة عيشه، فأي قطعة رجالية أو نسائية أو ولادية، تمتص نصف راتبك إن كنت موظفاً في الدولة.

وبيّن مواطنون التقتهم «الوطن» بأسواق حماة، أن الأسعار المعروضة في واجهات المحال التجارية، بأسواق ابن رشد والدباغة ومجمع البارد، وحتى في السوق الطويل الشعبي، تصيب المرء بالإحباط الشديد، لعدم مقدرته على دخول المحال والشراء، رغم حاجته الماسة وحاجة أسرته للألبسة.

وأوضح بعضهم أن سعر القميص الرجالي بلغ ٢٤ ألف ليرة والبنطال ما بين ٣٥–٥٢ ألف ليرة، والكنزة الصوفية ما بين ٢٥–٤٠ ألف ليرة، والجاكيت ما بين ٦٥–١٢٥ ألف ليرة.

على حين بيّنت أم لولدين، أنها لم تستطع شراء أي قطعة لطفليها، فالبنطال سعره ٣٥ ألف ليرة والكنزة ٢٥ ألفاً، والبدريسة ٦٠ ألفاً.

ولفت عدد من أصحاب المحال، إلى أن أسعار الألبسة الشتوية تضاعفت في هذا العام عن العام الماضي بمقدار ٣ أضعاف.

وأوضح بعضهم أن لا ناقة ولا جمل لهم في هذه الحال، فهم يشترون البضاعة بسعر مرتفع ويبيعونها بسعر مرتفع ويرضون بهوامش ربح قليلة.

وبيّن عدد منهم أن حركة البيع والشراء ضعيفة، وتقتصر على الوافدين للأسواق من الأرياف الذين يدخرون غلة مواسم زراعاتهم للتبضع في الشتاء وشراء ما يلزمهم من ألبسة شتوية.

على حين أشار آخرون إلى أن ثمة مواطنين يشترون، ولكن هؤلاء يتلقون إعانات مالية من أبنائهم المقيمين خارج القطر.

وعزا عدد من التجار وأصحاب مشاغل الألبسة، ارتفاع الأسعار بهذا الشكل الجنوني، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من حوامل الطاقة والأقمشة والخيوط وغير ذلك.

وبيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك، نظمت الشهر الماضي أكثر من ١٢٥ ضبطاً بحق باعة الألبسة المخالفين، بالبيع بسعر زائد، أو لعدم إعلانهم عن الأسعار، أو لعدم وجود بيانات على المواد المعروضة.

وأوضح أن المديرية تتعامل مع أي شكوى وفق المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١، وهناك غرامات كبيرة وعقوبات شديدة اتخذت بحق المخالفين.